|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **محاسبة** | Department |
| **بتول يونس صبيح التميمي** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| ***مدى إلتزام المصارف العراقية بضوابط الإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمحلية* والقوانين ذات العلاقة** | Thesis Title  |
| **2009 م** | Year |
| **نظراً للأهمية التي تمتاز بها المعايير المحاسبية الدولية التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وخاصة متطلبات العرض والافصاح منها، اذ أصبحت تلك المعايير مرجعاً لاغنى عنها يسترشد بها المهنيون في معظم دول العالم ، مما ينبغي الالتزام بها بشكلها الحالي او بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلائم ومتطلبات البيئة المحلية، لذلك تناولت هذه الدراسة مدى التزام المصارف العراقية بالافصاح والعرض الكافي والملائم لمتطلبات الافصاح والعرض التي تقر بها معايير المحاسبة الدولية والمحلية وبما يتلائم وحاجات مستخدمي القوائم المالية .****يهدف البحث الى التعرف على متطلبات العرض والافصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمحلية، والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بنشاط المصارف، ومدى التزام المصارف العراقية بتلك المعايير والقوانين، مع بيان أهمية تقديم الافصاح المناسب والأكثر قدرة على توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها، التي تخدم قرارات مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة في المصارف الخاصة لاسيما تلك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وفي ضوء ذلك فأن البحث يستند الى فرضية أساسية ترتبط بعدم التزام المصارف العراقية بجميع معايير الافصاح والعرض والمتطلبات القانونية عند إعداد القوائم المالية، كما تطرق البحث الى تطور النشاط المصرفي والتعرف على ماهية المصارف التجارية وخصائصها ووظائفها، كذلك الى مفهوم الافصاح وأنواعه وأهميته في القوائم المالية للمصارف،وايضا الى متطلبات الافصاح وفقا لمقررات لجنة بازل والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية وانعكاساتها في الافصاح عن المعلومات. هذا وقد استند البحث في جانب منه على تحليل القوائم المالية للمصارف عينة البحث والمتداولة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية، ومقارنة تلك القوائم مع متطلبات العرض والافصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية والقوانين ذات العلاقة، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت أهمها بالاتي:**1. **أن للمصارف طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الى وضع معيار مستقل للافصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة وهو المعياررقم (30).**
2. **لا يتم اعداد بيان التغيرات في حقوق المساهمين كما هو مطلوب في معيار المحاسبة الدولي الاول، وإنما تم إظهاره كجزء من الكشوفات التحليلية.**
3. **هناك اختلاف في اسلوب العرض المطلوب في كشف التدفق النقدي للمصارف عن ما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم (7)، فيما يخص إظهار التدفقات النقدية على ثلاثة مراحل.**

**وفي ضوء ما سبق توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها:** 1. **الزام المصارف العراقية باعداد القوائم المالية وفقاً للأسس والقواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الاول والمعيار الدولي رقم (30).**
2. **تطوير النظام المحاسبي الموحد للمصارف بما ينسجم والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية.**
 |  Abstract  |